المملكة العربية السعودية وفرنسا

دراسة في العلاقات العسكرية والتعاون النووي

١٩٦٨ - ٢٠١١

الدكتورة الدكتورة المدرس المساعد

سميرة إسماعيل الحسون سلمي عدنان محمد كوثر غضبان عبد الحسن

جامعة البصرة مركز دراسات الخليج العربي

المقدمة:

كانت المملكة العربية السعودية قد اعتمدت في سياستها التسليحية في البداية على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتين عدتا مصدرين أساسيين للتسلح السعودي غير أن تحولا حصل في سياستها التسليحية جعلها تتجه في تطوير علاقاتها مع بعض الدول الأوربية كفرنسا وألمانيا لأن بعض أسلحة هذه الدول لاسيما ما يتعلق منها بسلاح الجو تتمتع بميزات ومواصفات تقنية وعملياتية جيدة مما جعلها تنافس بعض الأسلحة الأمريكية لغرض اعتمادها أساساً للقوة القتالية للسلاح الجوي. وقد نوه وزير الدفاع الأمريكية ديل تاهنتين (R. Tahentin) (1969-1973) في مذكراته إلى أنه من الضروري أن تعتمد المملكة العربية السعودية على معدات دفاعية متطورة "إنه من الضروري أن يعني الأساس كما يجب تدريب السعوديين في ضوء أكثر القدرات أساسية وتنفيذاً"(١) وهذه تستلزم وقتاً طويلاً. لهذا فإن هذه الدراسة ستتناول علاقات المملكة العربية السعودية مع فرنسا، وبصفة أساسية بدايات اهتمام المملكة بتطوير قدراتها العسكرية والتوصل إلى الحد الأدنى من الاستقلالية التسليحية والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على توجهات سياستها العسكرية وبخاصة الإيديولوجية والسياسية. كما تناولت الدراسة

الصعوبات التي واجهتها المملكة السعودية في عملية استيعاب التكنولوجيا المستوردة ومدى ملائمتها للظروف الآنية والمستقبلية وكذلك جهودها في تكييف قدراتها الذاتية مع المتطلبات العسكرية وكيفية دمج الأسلحة التي استوردتها من فرنسا في القوات المسلحة بشكل فعال والإفادة منها في سياستها الدفاعية وكذلك إعطاء صورة لسياسات التجهيز الفرنسي. وكيف عملت المملكة العربية السعودية على تطوير جهودها الدفاعية في بناء وتطوير برامجها العسكرية وكذلك معرفة مدى إمكانيات المملكة في إرساء قاعدة ثابتة لقدراتها العسكرية وهل نجحت في تسهيل عملية تنويع مصادر التسلح بحيث تتلاءم مع قدراتها التمويلية. كما سلطت الدراسة الضوء على طبيعة مشتريات المملكة العربية السعودية من الأسلحة الفرنسية ومداها، ومعرفة ردود الفعل السعودية تجاه الاتفاقيات المعقودة التي تمثل بعدا مهماً لتقييمنا في اعتماد المملكة على فرنسا، كما تناولت الدراسة مسألة التعاون النووي بين فرنسا والمملكة العربية السعودية.

علاقات المملكة العربية السعودية العسكرية مع فرنسا

على الرغم من أن المملكة السعودية ارتبطت بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة في مجال التسلح ولأنها كانت ذات أهمية كبيرة لجميع أطراف العلاقة فإنها بادرت أيضاً "إلى التعاون مع فرنسا عسكرياً" إذ عملت كل دولة على نمو وتطور ذلك التعاون لما فيه مصلحة الجانبين. ففي شباط ١٩٦٨م زار وزير الدفاع والطيران السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز فرنسا وتفقد المنشآت والمصانع الحربية الفرنسية وحمل رسالة من الملك فيصل بن عبد العزيز (١٩٦٤-١٩٧٥) إلى الرئيس الفرنسي شارل ديغول (Charles de Gaulle) (1958-1969). وردا" على تلك الزيارة قام وزير الدفاع الفرنسي آنذاك بيير مسمير (Pierre Messmer) في السادس عشر من كانون الثاني عام ١٩٦٩ بزيارة إلى المملكة العربية السعودية. وقد أجرى الوزير الفرنسي محادثات مع وزير الدفاع السعودي تناولت إرسال ضباط سعوديين إلى فرنسا للتدريب على استخدام الأسلحة الفرنسية كذلك اجتمع الوزير الفرنسي مع الملك السعودي وخلال تلك الزيارة وقع الوزير الفرنسي مع السعوديين اتفاقا "تحصل بموجبه المملكة العربية السعودية على (٢٠٠) مائتي سيارة مصفحة خفيفة من فرنسا. كما تفقد وزير الدفاع الفرنسي خلال تلك الزيارة المصانع الحربية السعودية وكلية الملك فيصل الحربية وأعلن الوزير الفرنسي في تصريح له أن فرنسا والمملكة العربية السعودية وقعتا سنة ١٩٦٨ اتفقا" تقوم بموجبه فرنسا بتزويد المملكة بأسلحة

فرنسية. وعشية زيارة وزير الدفاع الفرنسي إلى المملكة وصلت مدمرة فرنسية إلى ميناء جدة السعودي على البحر الأحمر وهي أول سفينة حربية فرنسية تزور المملكة العربية السعودية. وقد زار قائد السفينة أمير منطقة جدة الأمير مشعل بن عبد العزيز[٢].

وفي نيسان ١٩٦٩ أرسلت المملكة العربية السعودية (٢٧) سبعة وعشرين موظفاً" وعاملاً سعودياً يعملون في المصانع الحربية إلى فرنسا للتخصص في الصناعات الحربية. وكان قبلها قد تم إرسال دفعتين إلى فرنسا عادت الأولى واستلمت أعمالها الفنية وعادت الثانية بعد شهر منذ ذلك الوقت[٣].

عملت فرنسا أيضاً على توثيق علاقاتها العسكرية مع المملكة العربية السعودية وتقوية نفوذها في منطقة الشرق الأوسط فقد وصلت في الثامن من شهر آب عام ١٩٧٠ ميناء جدة السعودي على البحر الأحمر كاسحة ألغام فرنسية تدعي (الأديبوزا) في زيارة ودية للمملكة وكانت الكاسحة تحمل أحد عشر ضابطاً وثلاثة وعشرين بحاراً إضافة إلى قائدها (كاشو) وكانت مجهزة بأحدث المعدات الإلكترونية الحديثة[٤].

ومن جانبها عملت المملكة العربية السعودية على زيادة تعاونها العسكري مع فرنسا كي تتمكن من بناء قواتها المسلحة وتنويع مصادر تسليحها. ففي الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني عام ١٩٧١ زار الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودي فرنسا لمدة أسبوع واجتمع بالرئيس الفرنسي جورج يومبيدو Georges Pompidou (1969-1974)[٥] وشهد مناورات عسكرية بالدبابات والسيارات العسكرية المدرعة الفرنسية. كما زار القاعدة الجوية في أيستر (Ester) في جنوب فرنسا بالقرب من مرسيليا (Marseille) حيث يوجد مركز تجارب سلاح الجو الفرنسي. وقد وضع الأمير سلطان للمسات الأخيرة لصفقة تقدر قيمتها بملايين الجنيهات الإسترلينية لشراء دبابات فرنسية الصنع من طراز (أم. أكس. ٣٠) (M.X.30) وشملت الصفقة أكثر من مائة دبابة[٦].

وأصبح التعاون العسكري بين المملكة العربية السعودية وبين فرنسا أكثر تطوراً فبدعوة من وزير الدفاع الفرنسي زار الأمير عبد الله بن عبد العزيز، قائد الحرس الوطني السعودي، فرنسا في السابع والعشرين من حزيران ١٩٧٣ واجتمع بوزير الدافع الفرنسي روبرت غالية (Robert Galley) وبرئيس الوزراء بيير مسمير وتفقد المنشآت الصناعية والعسكرية الفرنسية[٧].

وفي ايلول ١٩٧٣ زار وزير الدفاع الفرنسي روبرت غالية المملكة العربية السعودية زيارة رسمية لمدة أربعة أيام بدعوة من الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودي واجتمع مع المسئولين السعوديين ثم زار مدرسة الدفاع الجوي بجدة وتفقد قاعدة الصواريخ هناك(٨). وفي الشهر ذاته عقدت المملكة العربية السعودية اتفاقاً مع فرنسا لتوطيد العلاقات العسكرية بين الجانبين وشراء (٣٨) ثمان وثلاثين طائرة ميراج (Mirage) مقاتلة (٩). وفي الخامس عشر من تشرين الأول ١٩٧٣ وصلت إلى المملكة سفينة فرنسية تحمل (١١) إحدى عشر دبابة هجومية(١٠).

واستمر التعاون العسكري بين فرنسا والمملكة السعودية. ففي كانون الثاني من عام ١٩٧٤ وأثناء زيارة ميشيل جوبير (Michele Jubaire) وزير الخارجية الفرنسي للمملكة العربية السعودية أعلن أن فرنسا ستبيع للسعودية صواريخ متطورة جزء من الصفقة الشاملة التي ستصل إلى السعودية خلال زيارة جوبير لها(١١).

وتوالت صفقات الأسلحة الفرنسية إلى المملكة العربية السعودية ففي الرابع من كانون الأول ١٩٧٤ تم الاتفاق بين السعوديين والفرنسيين على قيام فرنسا ببيع السعودية أسلحة مختلفة بلغت قيمتها (٤) أربعة مليارات فرنك فرنسي أي ما يعادل (٩٢٠) تسعمائة وعشرون مليون دولار أمريكي وشملت الصفقة على (٢٠٠) مائتي دبابة متوسطة من طراز (أم. أكس. ٣٠) و(٢٥٠) مائتان وخمسون عربة مصفحة وحاملة مدافع رشاشة و(٣٨) ثمان وثلاثين طائرة (ميراج ٣) وأنواع مختلفة من الصواريخ المضادة والدبابات على أن يتم تسليم تلك الأسلحة خلال أربع سنوات وتقوم فرنسا بتدريب الضباط والجنود السعوديين على استخدامها(١٢). وقد أعلن الأمير سلطان بن عبد العزيز عن تلك الصفقة في كانون الأول ١٩٧٤(١٣).

أما في عام ١٩٧٥ وهي السنة الأخيرة من حكم الملك فيصل بن عبد العزيز فقد شهدت تعاوناً عسكرياً كبيراً بين باريس والرياض. ففي الثاني من شباط عام ١٩٧٥ تم نقل أسلحة وطائرات فرنسية إلى المملكة العربية السعودية. كما جرت مفاوضات بين الجانبين السعودي والفرنسي في الثالث والعشرين من شباط تضمنت شراء السعودية لأسلحة فرنسية أخرى. ومن ثم قام وفد من معهد

الدراسات العليا للدفاع الوطني الفرنسي بزيارة المملكة العربية السعودية في الرابع من آذار ١٩٧٥ وبحث أوجه التعاون بين البلدين(١٤).

لقد بلغت قيمة المبيعات العسكرية الفرنسية إلى المملكة العربية السعودية حتى عام ١٩٧٧، كما تشير بعض الإحصاءات الرسمية، مبلغ (٢٣٠) مليون دولار شملت دبابات وصواريخ متنوعة وتعهدت فرنسا كذلك بتدريب عدد من الألوية غير القتالية من الكوادر الفنية والهندسية في الجيش السعودي. وكانت المعدات العسكرية المجهزة على نوعين قتالية وغير قتالية. (١٥)

ويتضح مما سبق عرضه أن التعاون بين المملكة العربية السعودية وفرنسا في مجال التسلح خلال عهد الملك فيصل شهد تطوراً ملحوظاً وذلك لرغبة الطرفين في ذلك. إذ عملت السعودية على تنويع مصادر أسلحتها وخبرتها العسكرية، ففرنسا من الدول المتقدمة ولها خبرة كبيرة في المجال العسكري. كما وجدت فرنسا في المملكة العربية السعودية سوقاً جيدة لأسلحتها ودولة كبيرة في منطقة الخليج العربي وفي منطقة الشرق الأوسط تسعى إلى تطوير بنيتها العسكرية ومواردها البشرية وأنها تستطيع أن تتعامل مع الأسلحة الفرنسية المتقدمة.

وعندما واجهت المملكة العربية السعودية معارضة لصفقات الأسلحة من المنظمات الصهيونية الأمريكية وغيرها في الكونجرس الأمريكي أظهرت عزمها على شراء أسلحة من دول أخرى فضلاً عن الولايات المتحدة فقد أعلنت الحكومة السعودية موقفها هذا على لسان وزير الدفاع والطيران السعودي سلطان بن عبد العزيز الذي أكد في تصريح له على "التصميم على تنويع مصادر الأسلحة وعدم الاعتماد على جهة واحدة في الحصول على احتياجات القوات السعودية". وقد أكد ذلك التصميم أيضاً السفير السعودي في واشنطن فيصل الهجلان خلال مقابلة تمت بينه وبين الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (Jimmy Carter) (1977-1981) في البيت الأبيض في شهر آب ١٩٨٠(١٦).

ولم تكتف الحكومة السعودية بتلك التصريحات بل اتجهت نحو فرنسا للحصول على الأسلحة المتطورة وبخاصة المتعلقة بالطائرة الفرنسية المقاتلة (ميراج ٢٠٠٠). كما وافقت فرنسا على المقترح السعودي لبناء مجمع صناعي لإنتاج الطائرة في السعودية بموجب ترخيص رسمي من شركة (داسو بريفيه) Dassault الفرنسية التي كانت تقوم بعملية تطوير ذلك النوع من الطائرات ذات المهام المتعددة وتتمتع

بمواصفات تقنية وعملياتية قادرة على تشكيل منافسة أساسية للطائرات الأمريكية المقاتلة في أسواق الدول التي تتلقى تسليحها من المصادر الغربية(١٧). ولكن التسلح السعودي بقي معتمداً بدرجة كبيرة على الولايات المتحدة.

لقد صار في تفكير المخططين والمنفذين للسياسة الدفاعية السعودية أنه من الضروري العمل على توقيع صفقة لشراء مقاتلات (ميراج ٢٠٠٠) واعتمادها أساساً للقوة القتالية لسلاح الجو السعودي في المستقبل وبديلاً عن قوة المقاتلات الأمريكية وكانت حاجة المملكة العربية السعودية من مقاتلات (ميراج ٢٠٠٠) تقدر بنحو (١٠٠) طائرة.

ولقد شهدت علاقات التسلح السعودية الفرنسية تطوراً بارزاً يمكن اعتباره بمثابة تحول سياسي على صعيد تعزيز العلاقات وتوسيعها. فقد تم في باريس في ١٦ تشرين الأول من عام ١٩٨٠ التوقيع على صفقة بحرية هامة بين المملكة العربية السعودية وفرنسا سميت بـ(الصواري – ٢) Al-Sawari-II الخاصة بتطوير سلاح البحرية السعودية وهو سلاح نوعي متقدم له أهميته في موازين المنطقة العسكرية بخلاف الصفقات الأخرى لتطوير هذا السلاح في السعودية. وقد قدرت القيمة الإجمالية لتلك الصفقة بنحو (٣,٤) بليون دولار. وكان البلدان قد توصلا إلى تفاق مبدئي حولها في شهر أيار من العام نفسه أثر مباحثات استغرقت زهاء العامين ونصف العام وقدرت قيمتها آنذاك بنحو (١,٧) بليون دولار وهو نصف المبلغ الذي تم الإعلان عنه رسمياً في أعقاب التوقيع عليها بصورة نهائية(١٨).

وقد ركز الطرفان، الفرنسي والسعودي، على أهمية الصفقة الجديدة التي تعد أضخم صفقة تعقدها فرنسا مع طرف خارجي كما عبر عن ذلك بيان رسمي أصدرته وزارة الخارجية الفرنسية وصفت فيه الاتفاقية التي تم التوصل إليها "بأنها تشكل مرحلة جديدة وهامة من مراحل التعاون العسكري بين فرنسا والمملكة العربية السعودية وهي انعكاس للثقة العميقة بين البلدين"(١٩). ومن الجدير بالذكر أن من أبرز البنود التي نصت عليها الاتفاقية المذكورة بند تتعهد السعودية بموجبه بتزويد فرنسا باحتياجاتها من النفط مقابل ما تم التعاقد عليه من أسلحة ومعدات وستزود فرنسا بموجب هذه الصفقة التي سيستغرق تنفيذ بنودها مدة أربعة أعوام في الأقل المملكة العربية السعودية بأربع فرقاطات تبلغ زنة كل منها (٢٠٠٠) طن ومسلحة بصواريخ مضادة للسفن من طراز (أوتومات Automat) الذي يقدر مداه

بحوالي (١٦٠) كيلو متراً كما ستحصل البحرية السعودية على سفينتي مساندة لوجستية وتموين بالوقود تبلغ الإزاحة الكامنة لكل منهما (١٧) ألف طن فضلاً عن طائرات هليكوبتر مضادة للسفن وللغواصات من طراز (دوفين ٢) Dauphine مزودة بصواريخ جو – أرض من طراز (أ. س. ١٥) A.S.15 التي كان يجرى العمل على تطويرها. وأن تقوم شركة طومسون سي.س.ف Tompson الفرنسية، وهي شركة متخصصة بصناعة الإلكترونيات، ببناء نظام راداري إلكتروني متكامل على طول الساحل السعودي يشتمل على محطات رصد وإنذار ومتابعة ومراكز اتصالات وإدارة للعمليات البحرية وللدفاع عن السواحل. وتشتمل الصفقة أيضاً على قيام فرنسا بتدريب الأطقم العسكرية والفنية السعودية وتأمين كافة خدمات الدعم والصياغة اللازمة لتشغيل المعدات والأسلحة المذكورة[٢٠].

وعلى صعيد آخر وافقت المملكة العربية السعودية على رصد مبلغ (٩٦٨) مليون دولار مساهمة في نفقات تطوير المقاتلة الجديدة (مبراج – ٤٠٠٠) التي تعمل على إنتاجها شركة (داسو – بريفيه) الفرنسية. ويشكل هذا المبلغ القسم الأكبر من التكاليف اللازمة لتطوير هذه الطائرة والمقدرة بحوالي ١,٤٥ بليون دولار. وتعني هذه الموافقة أن سلاح الجو السعودي قد قرر على الأرجح اختيار هذه المقاتلة بدلاً من مقاتلات (ميراج – ٢٠٠٠) التي كان الاعتقاد سائداً بأن المملكة العربية السعودية قد تعتمدها كأساس لقدرتها الجوية القتالية في المستقبل. كما وقع اختيار المملكة السعودية على طائرة الهليكوبتر الفرنسية (دوفين – ٢) التي اشترتها مع صاروخها أي. أس. ١٥ التي سبق وأن طلب سلاح البحرية السعودية (٢٤) منها بهدف استخدامها كطائرات هليكوبتر مضادة للسفن والغواصات على أن يتم تسليحها بصواريخ جو – أرض فرنسية من الطراز الذي ذكرناه[٢١].

وأصبحت تلك الأسلحة قوة يحتذي بها من قبل القوى البحري في المنطقة ولأن المملكة العربية السعودية كانت تريد إنشاء سلاح جو مستقل تابع للبحرين السعودية، وقد رغبت أيضاً أن تكون المقاتلة الفرنسية (رافال) Rafale عماد هذا السلاح الجديد[٢٢].

ولغرض توثيق أواصر الصداقة وتطوير العلاقات الفرنسية السعودية في المجال العسكري قام مسئولون فرنسيون وسعوديون كبار بزيارات متبادلة، ففي عام ١٩٨١ زار الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران Francois Mitterrand (١٩٨١ – ١٩٩٥) المملكة العربية السعودية برفقة وزير دفاعه اليان

ريتشارد Alain Ritchard واجتمع مع ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز في قصر السلام بجدة وجرى بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وتطورها في المجالات كافة كما جرى البحث بين وزير الدفاع الفرنسي والأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران في توثيق العلاقات بين لبلدين في المجال العسكري. [٢٣] ثم قام الملك السعودي فهد بن عبد العزيز (١٩٨٢-٢٠٠٥) بزيارة فرنسا في عام ١٩٨٤ رافقه فيها وزير دفاعه الأمير سلطان بن عبد العزيز وأجرى الملك محادثات ثنائية مع الرئيس فرنسوا ميتران في قصر الإليزيه تناول المجتمعون فيها آخر المستجدات على الساحة الدولية والعلاقات الثنائية وتطويرها وبخاصة العلاقات العسكرية.[٢٤] ومن ثم قام جاك شيراك Jacques Chirac بوصفة رئيساً لبلدية باريس بزيارة للمملكة العربية السعودية في ١١ تشرين الأول ١٩٨٤ بدعوة من الأمير سلطان عبد العزيز وزير الدفاع والطيران أجروا خلالها مباحثات تناولت أيضاً تعزيز العلاقات بين البلدين[٢٥].

وفي عام ١٩٩٠ قام الرئيس فرنسوا ميتران بزيارة أخرى للمملكة العربية السعودية برفقة وزير الدفاع اليان رتشارد وجرت مباحثات بين الجانبين حول العلاقات العسكرية وسبل تطويرها أيضاً. ولأجل الاستجابة لرغبة البلدين في هذا الإطار قام وزير الدفاع الفرنسي الجديد فرنسوا ليون Francois Lione بزيارة للمملكة العربية السعودية في ٢٧ آذار ١٩٩٥ وأجرى مباحثات مع الأمير سلطان عبد العزيز وزير الدفاع والطيران تناولت سبل تعزيز العلاقات العسكرية والاتفاق على توقيع بعض الاتفاقات المتعلقة بمشتريات الأسلحة السعودية من فرنسا. وقد أكد وزير الدفاع الفرنسي على "أنه في حالة استمرار التعاون العسكري بين البلدين كما كان في السابق فإن الفضل يعود للجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة السعودية في هذا المجال"[٢٦].

ولقد سعت فرنسا في عهد الرئيس الفرنسي جاك شيراك (١٩٩٥-٢٠٠٧م) إلى تعزيز علاقاتها العسكرية أيضاً مع المملكة العربية السعودية، ولأجل تحقيق هذا الغرض قام وزير الدفاع الفرنسي شارل ميون Charle Mione بزيارة المملكة لمدة يومين (٢-٣ نيسان ١٩٩٦) واجتمع مع الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران وأثني المسئول الفرنسي على الموقف البناء للحكومة السعودية لموافقتها على قيام فرنسا بدعم المملكة في مجال التسلح "وان بلاده مستمرة في سياستها التي تقوم على دعم

وتوسيع القوة العسكرية السعودية وتزويد المملكة بالأسلحة الفرنسية التي تحتاجها وأن ذلك ينسجم مع مصلحة الدولتين"(٢٧).

ويبدو أن اندفاع المسئولين السعوديين إلى تشجيع فكرة التعاون العسكري بين البلدين يرتبط باعتبار فرنسا من الدول الغربية التي تتمتع بمكانة كبيرة في الساحة الدولية تترتب عليها مسؤوليات في دور لابد وأن تؤديه تجاه القضايا العربية ولأن للمملكة العربية السعودية كذلك دور سياسي واقتصادي مؤثر في منطقة الخليج العربي.

وفى ٧ مايس ١٩٩٨ بعث الرئيس الفرنسي جاك شيراك برسالة إلى الملك السعودي فهد بن عبد العزيز نقلها وزير الدفاع الفرنسي اليان ريتشارد الذي اجتمع مع الملك فهد في قصر السلام بجدة وسلمه الرسالة ثم اجتمع مع وزير الدفاع والطيران السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز وقد أثني الأخير على اللقاء الذي كان قد عقد بين الملك السعودي فيصل بن عبد العزيز (١٩٦٤-١٩٧٥) ومبعوث الرئيس الفرنسي شارل ديغول في عام ١٩٦٧ والذي أرسي قاعدة قوية للصداقة الفرنسية — السعودية كما وصف العلاقات الفرنسية السعودية بأنها "علاقات قوية" وامتدح الوزير الفرنسي دور وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان وقال: "أن فرنسا معجبة بهذا الدور المهم"(٢٨). وبعد انتهاء الاجتماع الذي نوقشت فيه سبل دعم التعاون العسكري بين البلدين مضي وزير الدفاع والطيران السعودي يقول للصحفيين "أن الاجتماع كان عرضاً للتعاون العسكري بين فرنسا والمملكة الذي بدأ منذ عام ١٩٦٧ ولا يزال مستمراً" وأضاف إلى قوله "أن اللجنة السعودية الفرنسية المشتركة شكلت لتطوير هذا التعاون ولا توجد أية صعوبات تواجه التعاون وأن كلا الجانبين متفهمين لواجباتهم ومسؤولياتهم ولذلك لا توجد مشاكل أو صعوبات". وحول مسألة توقيع صفقات الأسلحة بين فرنسا والمملكة قال الوزير السعودي "أن صفقات الأسلحة ذات فائدة للبلدين ولقوتهما العسكرية ولنا أمل كبير للتعاون في هذا المجال في المستقبل القريب".(٢٩)

وفى الزيارة الرسمية لوزير الدفاع والطيران السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز لفرنسا التي استمرت لأربعة أيام (٩-١٢ تشرين الثاني ١٩٩٩) واجتماعه بالرئيس الفرنسي جاك شيراك صرح الأخير "بأنه شكر الملك فهد على الموقف البناء للحكومة السعودية الذي يؤكد على استمرار التعاون

العسكري بين البلدين"[٣٠]. كما صدر بيان فرنسي سعودي مشترك أشار إلى اللقاء الذي تم بين الوزير السعودي والرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوزبين Lionel Jospin ووزير الدفاع الفرنسي اليان ريتشارد وجاء في نص البيان:

"لقد تم البحث في المسائل الإقليمية والدولية وسبل التعاون بين فرنسا والمملكة العربية السعودية في المجال العسكري وفي مجالات أخرى والصعوبات التي تواجه ذلك وكذلك عملية السلام في الشرق الأوسط ومسألة إبقاء منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل"[٣١].

ومع كل ما سبق فقد سعت المملكة العربية السعودية لتحديث طائراتها البريطانية إذ قامت شركة الإلكترونيات الدفاعية الفرنسية (رافال) Rafale منذ أكثر من عقد وراء صفقة لإمداد المملكة بمعدات أمن حدود قيمتها نحو (٨,٥) مليار دولار. ونفت المملكة تقريراً نشرته صحيفة بريطانية في ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٥ حول محادثات سرية مع لندن لشراء المقاتلة (تايفون) Typhoon لكنها قالت "إن عدة شركات مهمته ببيع مقاتلات للمملكة ومن بين المقاتلات البديلة المقاتلة (رافال) التي تصنعها شركة داسو لينا افياسيون الفرنسية"[٣٢].

وفي ١٤ تموز ٢٠٠٦ قام ولي العهد ووزير الدفاع والطيران السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز بزيارة رسمية لفرنسا لمدة ثلاثة أيام بدعوة من الرئيس الفرنسي جاك شيراك. وأجرى الوزير مباحثات ثنائية مع الرئيس الفرنسي في قصر الإليزيه تناولت مستجدات الساحة الدولية والعلاقات الثنائية بين البلدين وسبل دعمها، والتقى بوزيرة الدفاع الفرنسية ميشيل اليوماري Mechele Allio-Marie وأجرى مباحثات معها حول دعم العلاقات العسكرية بين البلدين والتوصل إلى اتفاقات حول مبيعات بعض الأسلحة الفرنسية إلى المملكة[٣٣].

كما تم خلال تلك الزيارة مباحثات أخرى بين الرئيس جاك شيراك وضيفه السعودي في قصر الإليزيه بشأن التعاون العسكري بين البلدين. وقد وصفت بعض الأوساط السياسية تلك الزيارة بالهامة إذ تم الاتفاق على قيام مؤسسات فرنسية متخصصة في التصنيع العسكري تأكيداً للاتفاقيات السابقة التي تمت بين الوزير السعودي ووزيرة الدفاع الفرنسية. وقد أكد الرئيس الفرنسي " أن هناك جملة من الاتصالات بين الشركات الفرنسية والجهات المعنية وأن فرنسا تثمن تطوير التعاون في المجال الدفاعي

والعسكري وتنميته. [٣٤] وفي ٢١ تموز من السنة ذاتها تم الاتفاق على بيع فرنسا ١٤٢ طائرة هليكوبتر للمملكة العربية السعودية من ضمنها (٦٤) طائرة هليكوبتر من نوع (NH-90) ودبابات و(١٢) صاروخ مضاد للطائرات فضلاً عن معدات وقطع غيار وغواصات ومعدات أخرى للتدريب[٣٥].

وهذه الصفقة الكبيرة لم تعقدها فرنسا مع أي دولة أخرى غير المملكة إذ بلغت قيمتها (٧) سبعة بلايين يورو، وقد أشارت الرئاسة الفرنسية على لسان الناطق الرسمي لها جيروم بونافونت Jerom Bonnafont إلى "أن الصفقة جاءت في نهاية زيارة الأمير لباريس ومحادثاته مع الرئيس جاك شيراك ووقعت هذه الاتفاقيات في إطار التعاون العسكري ولتأمين الشراكة الدفاعية في هذه المشاريع وتتضمن هذه الاتفاقيات تفاصيل المبيعات العسكرية الفرنسية للسعودية ..." [٣٦]. كما وافقت فرنسا على تجهيز المملكة العربية السعودية بالخبراء العسكريين لتشغيل واستخدام تلك الأنواع من الأسلحة. ولم يتم الاتفاق نهائياً على عدد طائرات الـ(رافال) ولكن مصادر وزارة الدفاع الفرنسية حددت عددها بـ(٤٨) طائرة[٣٧].

أن هدف المملكة العربية السعودية من شراء تلك الأسلحة هو لتحديث أسطولها العسكري وزيادة عدد طائرات الهليكوبتر من النوع المتقدم على أن تكون فرنسا هي المجهز الرئيس لها بواسطة شركة (سوفرسا لتصدير السلاح) Francis Sofresa Arm Export Agency .

والجدول الآتي يوضح اتفاقات المبيعات العسكرية بين المملكة العربية السعودية وفرنسا للسنوات (٢٠٠٦ – ٢٠٠٨) بملايين اليورو.

جدول

اتفاقات المبيعات العسكرية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية

للسنوات (٢٠٠٦–٢٠٠٨) بملايين اليورو

السنوات	قيمة الأسلحة	المجهز	المعدات
٢١ تموز ٢٠٠٦	٤٠٠ مليون يورو	شركة جيات للصناعات	٧٦ مدفع (SP)
٢٠٠٦	٤ مليون يورو	شركة الصناعات (NH)	٦٤ طائرة هليكوبتر NH-90

٢٠٠٦	٨٠٠ مليون يورو	يوروكوبتر (FR)	٢٠ طائرة هليكوبتر (كوجار)
٢٠٠٦	٣٠٠ مليون يورو	يوروكوبتر (FR)	٤٢ طائرة هليكوبتر
٢٠٠٦	-	يوروكوبتر (FR)	٤ سفن بحرية (دوفين)
٢٠٠٦	مليون يورو	يوروكوبتر (FR)	١٢ صاروخ مضاد للطائرات
٢٠٠٦	٩٠٠ مليون يورو	إيرباص (FR)	٢-٣ طائرات تخزين
٢٠٠٧	٦ ملايين يورو	شركة داسو للطيران	٤٨ مقاتلة رافال
٢٠٠٧	مليون يورو	DCN (FR)	٦-٨ سفن ناقلة للنفط (صهاريج)
٢٠٠٧	٣ ملايين يورو	DCN (FR)	٤-٦ فرقاطات
٢٠٠٨	٣ ملايين يورو	DCN (FR)	٦-٨ غواصات تقليدية (غير نووية)

المصدر: defence - aerospace. com: issued july, 2006:,
http://wwrw. defence- aerospace/ com/ artical- view/ feature/7/654, E. html

لقد برز اهتمام بعض الصحف السعودية والفرنسية في الزيارات المتبادلة بين المسئولين الفرنسيين والسعوديين ونتائجها على الصعيد العسكري بصفة خاصة. فقد علقت جريدة عكاظ السعودية في مقال لها نشرته بتاريخ ٢٧ تموز ٢٠٠٦ فكتبت "أن زيارات الأمير سلطان ذات أهمية كبيرة إذ زادت في عمق وحجم الشراكة السعودية الفرنسية في مختلف المجالات ومنها المجال العسكري ولاسيما وأن المملكة حريصة على مواقف فرنسا ودعمها في ظل المتغيرات التي شهدها العالم وبخاصة منطقة الشرق الأوسط "وأضافت الجريدة" أن الزيارات حققت نتائج إيجابية على مستوى التعاون العسكري بين الدولتين"[٣٨] كما نقلت جريدة عكاظ رؤية الدكتور بكر صالح الطيار أمين عام الغرفة العربية الفرنسية للزيارات المتبادلة والتعاون العسكري "بأنها هامة في ظل المتغيرات الدولية وما يجرى على الساحة العالمية من تطورات، وفرنسا تربطها بالمملكة علاقات إستراتيجية متميزة تجعلها تختلف عن الدول الأوربية الأخرى كونها الشريك الإستراتيجي وهي بوابة أوربا للعالم العربي"[٣٩].

أما جريدة الوطن السعودية فهي الأخرى أشادت بالعلاقات الفرنسية السعودية في المجال العسكري في مقال لها جاء فيه "أن ما توصل إليه الجانبان الفرنسي والسعودي دليل واضح على قوة الشراكة بين الدولتين على المدى البعيد"[٤٠]. كما وصفت جريدة لوموند الفرنسية **Le Monde** في مقال لها التعاون العسكري بين فرنسا والمملكة العربية السعودية "بأنه نقطة تحول في العلاقات الفرنسية السعودية ويدخل في إطار السياسة الدفاعية والأمنية الفرنسية في منطقة الخليج".[٤١]

ومما يجدر ذكره أن السعوديين أظهروا رغبة قوية لتطوير علاقاتهم العسكرية مع فرنسا بأقصى ما يمكن في عهد الرئيس نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy الذي خلف جاك شيراك في عام ٢٠٠٧، كما أنهم أرادوا الاحتفاظ بتلك العلاقات بشكل أكثر دقة. فقد قام الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز بزيارة رسمية إلى فرنسا في ٢٣ حزيران ٢٠٠٧ وعقد اجتماعاً مع الرئيس الفرنسي ساركوزي تناول القضايا العسكرية. وقد أبدى الملك السعودي رغبة قوية لتطوير التعاون العسكري بين فرنسا والمملكة[٤٢].ووصفت جريدة الوطن السعودية القمة الأولى التي جمعت الملك السعودي عبد الله والرئيس الفرنسي ساركوزي بأنها "هامة وأثمرت عن تفاهم حيال القضايا العسكرية وتطوير العلاقات الفرنسية السعودية" وأضافت الجريدة إلى قولها "أن القمة استطاعت أن تحقق اختراقاً في أولويات الحكومة الفرنسية

كما أوضحت الشراكة الإستراتيجية مع فرنسا على الأصعدة السياسية والعسكرية بصفة خاصة" ونقلت الجريدة عن مصادر وزارة الدفاع الفرنسية "أن البرامج العسكرية للعقود بين فرنسا والمملكة العربية السعودية على صعيد التعاون العسكري تتم متابعتها بدقة خصوصاً ما يتعلق منها بالبحرية والمروحيات"(٤٣).

وفي ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٧ عقد الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد السعودي ووزير الدفاع والطيران في قصره بالخالدية جلسة مباحثات مع وزير الدفاع الفرنسي هيرفة موران Herfah Moran والوفد المرافق له وأكد الوزير السعودي في كلمة له على عراقة العلاقات بين الدولتين تجاه بعض القضايا الإقليمية والدولية وتطابق وجهات النظر. وحول العلاقات العسكرية قال: "لقد أثمرت العلاقات على الجانب العسكري من خلال التدريبات التي تلقاها السعوديون في فرنسا أو الخبراء الفرنسيون في المملكة تجربة ناجحة وأن المملكة ماضية في بناء قواتها المسلحة البرية والجوية والبحرية" وأضاف إلى قوله "أن فرنسا تعتبر من الشركاء الاستراتيجيين الأوائل في القارة الأوربية وهي من الدول الرائدة في مجالات التسلح والمعدات الحربية" وشدد الوزير كذلك على حرص المملكة على تنمية وتطوير التعاون مع فرنسا في المجال الدفاعي والعسكري وبرر ذلك لاعتبار الدولتين شريكين إستراتيجيين(٤٤).

كما أقامت فرنسا علاقات دفاعية مع المملكة العربية السعودية، وقد حضر مساعد وزير الدفاع والطيران السعودي الأمير خالد بن سلطان فعاليات تمرين (الدرع الأخضر ٢) في قاعدة ديجون Dejone الفرنسية في ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٩(٤٥). وأكد المسئول السعودي على "أن المملكة هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تتحرك طائراتها بكل جاهزياتها سواء إمدادات الوقود أو طائرات الإمداد للتدريب في فرنسا"، وأوضح أن نقطة التحول في العلاقات الفرنسية السعودية هي "رؤية رجل مثل الجنرال ديغول التي أعرب عنها في اجتماعه مع الملك فيصل منذ الستينات حيث أثبتت فرنسا وقوفها مع العدل والحق وموقفها مشرف في السياسة الخارجية "وأضاف" أن التعاون مع كل الدول موجود وذلك بناء على احتياجات القوات المسلحة وأولوياتها والعمل في المستقبل سيكون كبيراً جداً سواء بمعدات أو تدريب أو تخطيط مشترك"(٤٦). وبعد ذلك زار الأمير خالد مقر عمل مجموعة القوات الجوية وأطلع على سير التمرين واستمع إلى إيجاز عن عمليات التمرين من قبل الطيارين المشاركين فيه وألقى كلمة أعرب فيها عن "سعادته للمشاركة ضمن فعاليات التمرين العملياتي المشترك مع قوات جوية

صديقة مشهود لها بالكفاءة القتالية والخبرة العسكرية والفن العملياتي الرفيع" ثم قام بجولة على المعدات السعودية المشاركة في التمرين.

وفي ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٩ قام الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي بزيارة رسمية إلى المملكة العربية السعودية وأجرى مباحثات مع الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز في قصر السلام بجدة. وأكد الرئيس الفرنسي في كلمته على "أن فرنسا أصبحت من المجهزين الرئيسيين للمعدات الدفاعية والأمنية للحكومة السعودية"[٤٧]. كما أكد الجانبان في المحادثات على أن التعاون العسكري بين البلدين لابد وأن يتضمن الأمور الآتية: [٤٨]

١- التدريب – تنظم فرنسا دورات تدريبية للضباط السعوديين.

٢- تمارين مشتركة – قيام القوة الجوية السعودية بتمارين مشتركة مع سلاح الجو الفرنسي.

٣- شراء المعدات العسكرية.

ويتضح مما سبق ذكره أن التعاون بين فرنسا والمملكة العربية السعودية قد وفر أرباحاً ملموسة بالنسبة للطرفين وبخاصة فرنسا التي وجدت في الوطن العربي عامة وفى المملكة العربية السعودية خاصة سوقاً رائجة لأسلحتها. وقد دفع التطور في العلاقات الفرنسية السعودية في مجالات التسلح والعلاقات الاقتصادية بعض الدول الأخرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة النظر في سياستها تجاه الدول العربية والقضايا العربية.

التعاون الفرنسي السعودي في المجال النووي

أظهرت المملكة العربية السعودية رغبتها في التعاون مع فرنسا في مجال الطاقة النووية وذلك أثناء زيارة الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز لفرنسا ومقابلته الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي في قصر الإليزيه في ٢٠ حزيران عام ٢٠٠٧ إذ قدم الأخير مشروع اتفاق للتعاون النووي مع المملكة[٤٩]. وكانت المملكة العربية السعودية قد قامت بشراء مفاعلين نوويين من فرنسا في ١٣ شباط ١٩٧٥ لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. [٥٠]كما أبدى الملك السعودي هذه الرغبة مرة أخرى أثناء زيارة الرئيس

الفرنسي ساركوزي إلى المملكة العربية السعودية في ١٣ حزيران ٢٠٠٨، وكان الرئيس الفرنسي قد أكد أثناء مباحثاته على " أن المملكة العربية السعودية باتت على رأس قائمة السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط" كما أكد رغبة فرنسا في تقديم عرض لتكنولوجيا نووية مدنية للمملكة.(٥١) ولكن الطرفين لم يتوصلاً إلى اتفاق حاسم بهذا الشأن. ومما يجدر ذكره هنا أن المملكة وهي أكبر مصدر للنفط (أوبك) OPEC وقعت في مايس ٢٠٠٨ اتفاق تعاون في مجال الطاقة النووية السلمية مع الولايات المتحدة الأمريكية.(٥٢)

غير أن المملكة العربية السعودية ما لبثت أن وافقت في ١٧ تموز ٢٠١٠، أي بعد سنتين، على مشروع الاتفاق حول التعاون النووي الذي قدمته فرنسا. وقد صادق مجلس الوزراء السعودي على الاتفاقية لأنها تفسح المجال أمام مساهمة فرنسا في تطوير استخدام الطاقة النووية السلمية في المملكة، وجاء في نص البيان الذي أصدره مجلس الوزراء السعودي عقب اجتماعه الأسبوعي في جدة: "أن مجلس الوزراء وافق على تفويض رئيس مدينة الملك عبد الله الذرية والطاقة المتجددة أو من ينيبه بالتوقيع على مشروع اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية فرنسا بشأن تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية"(٥٣).

وفي ٢٢ شباط ٢٠١١ وقعت المملكة العربية السعودية على اتفاقية للتعاون مع فرنسا في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية لتلبية الطلبات المتزايدة في المملكة من الطاقة وقعها عن الجانب السعودي هاشم يماني رئيس مدينة الملك عبد الله الذرية والطاقة المتجددة، ووقعها عن الجانب الفرنسي وزير الطاقة الفرنسية أريك بيسون Aric Baisson(٥٤). وقد أشار هاشم يماني إلى أهمية الاتفاقية والهدف من توقيعها بقوله: "أن الاتفاقية ستمكن المملكة العربية السعودية لمقارنة الخيارات التابعة للبرنامج على المدى الطويل لبناء محطات الطاقة البديلة لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه"(٥٥). وأضاف يماني إلى قوله "أنه من المتوقع الطلب على الكهرباء في المملكة العربية السعودية أن يرتفع إلى ثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠٣٢ والتي سوف تؤدي إلى الحاجة لمحطات الطاقة مع ما مجموعة (٨٠) ميكاواط من الطاقة المركبة". كما أشار المسئول السعودي إلى مبررات التعاون النووي بتأكيده على "أن الطلب المحلي على الطاقة والذي ارتفع بنسبة (٨%) ثمانية في المائة سنوياً يقف وراء قرار المملكة العربية السعودية إلى الانتقال إلى موارد الطاقة البديلة مثل الطاقة النووية والطاقة الشمسية".(٥٦)

وفي الواقع أن مجلس الوزراء السعودي هو الذي أعطي الضوء الأخضر على الاتفاق مع فرنسا لأنه يمكن أن يفتح الطريق أمام المساعدات الفرنسية في تطوير الطاقة النووية في المملكة العربية السعودية الغنية بالنفط.

وقد أثار توقيع اتفاقية التعاون النووي بين فرنسا والمملكة العربية السعودية اهتمام الصحافة السعودية والفرنسية فقد كتبت جريدة لوموند الفرنسية في مقال لها بعنوان "العلاقات بين فرنسا والمملكة العربية السعودية "عن الاتفاقية ووصفتها " بأنها خطوة متقدمة لتطوير العلاقات الفرنسية السعودية "وبررت الجريدة ذلك "لكون الاتفاقية تتيح للمؤسسات في كلا البلدين لتعزيز التعاون في مجال استخدام وإنتاج ونقل المعرفة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية".[٥٧] وكتبت الجريدة في مقال آخر لها "أن المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج صارت تمثل مركزاً للاهتمام الرئيس للسياسات الدفاعية والأمنية الفرنسية في الجزيرة العربية".[٥٨]

أما جريدة الوطن السعودية فقد كتبت في مقال لها عن الاتفاقية " أن أول من اقترح الاتفاق هو الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي " ووصف الاتفاقية " بأنها ذات أهمية كبيرة لبناء محطات الطاقة البديلة"[٥٩]. كما عدت جريدة عكاظ السعودية في مقال لها "الاتفاقية خطوة للأمام في العلاقات الفرنسية السعودية وأن فرنسا لها إمكانياتها النووية والعسكرية التي تشكل ثقلاً مضاداً لدول أخرى كروسيا والولايات المتحدة الأمريكية"[٦٠].

وعلى الرغم من أن المملكة حاولت الحصول على أسلحة نووية في منتصف التسعينيات من القرن العشرين لردع إسرائيل، [٦١] غير أنه من غير المحتمل أن تعمل المملكة العربية السعودية على بناء ترسانة نووية في ظل الظروف الاقتصادية والأمنية المعاصرة مع افتقارها للإمكانات التكنولوجية واحتفاظها بالرغبة لتطوير علاقات الصداقة بينها وبين الدول الأخرى. ومن الممكن في حال قيام إيران بتصنيع أسلحة نووية مع التدهور الذي قد يطرأ على علاقات المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية فإن ذلك قد يدفع المملكة، في الأغلب، إلى الحصول على أسلحة نووية في المستقبل.

أن رؤية المملكة العربية السعودية إزاء التعاون العسكري والسياسة الدفاعية والأمنية الفرنسية في الخليج العربي بصفة عامة والتعاون في مجال الطاقة النووية كانت إيجابية. وقد تحولت المملكة العربية

السعودية إلى شريكة كبيرة لفرنسا في الميدان الدفاعي لزيادة حجم المبيعات العسكرية ومستوى التعاون الدفاعي كما أصبحت سوقاً كبيرة لصادرات الأسلحة الفرنسية.

الخاتمـــة:

بعد دراستنا العلاقات العسكرية بين المملكة العربية السعودية وفرنسا ومحاولات المملكة للوصول إلى الحد الأدنى من الاستقلالية التسليحية وكيفية التعامل مع الأسلحة المتطورة نعرض

أهم النتائج التي رصدها البحث وكما يأتي :

١- تطور العلاقات التسليحية السعودية الفرنسية في بدايتها يرجع إلى التغير الإيجابي الذي حصل في السياسة الفرنسية تجاه القضية الفلسطينية. وقد أدى هذا التطور إلى تقوية علاقات المملكة العربية السعودية مع فرنسا وعلاقات فرنسا مع الدول العربية وزيادة نفوذها وأرباحها المالية وكذلك بروز دور فرنسا في دعم قضايا العرب في منظمة الأمم المتحدة وفى المنظمات الدولية الأخرى.

٢- أدركت المملكة العربية السعودية أن التغيرات النوعية في قدراتها العسكرية طريقة جيدة لتعديل آليات سياستها الخارجية لذلك صممت أيضاً على إيجاد خطط لرفع مستوى قدراتها الدفاعية. كما أن مدى وحجم مبيعات الأسلحة الفرنسية للمملكة العربية السعودية تبرران بشكل واضح ما يقرره مخططو السياسة العسكرية ويشكلان اعتباراً رئيساً في سياسات المبيعات العسكرية التقليدية لفرنسا.

٣- أن تطور علاقات المملكة العربية السعودية مع فرنسا في مجال التسلح ساعد السعوديين على الإفادة من الخبرات الفرنسية في مجال التسلح لدعم البنية التحتية ومواردها البشرية وتطوير برامج التحديث العسكرية بما يتلاءم مع حصول التطور في قاعدتها الاقتصادية والاجتماعية. وقد بلغت السعودية شوطاً كبيراً في تخفيض مشكلة تعاملها مع الأسلحة الفرنسية المتقدمة والتطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا العسكرية.

٤- أن تنويع مصادر الأسلحة لأي دولة تشترى السلاح كالمملكة العربية السعودية دليل على مدى استقلالية الدولة. كما أن المملكة بصفتها دولة مشترية للأسلحة المتنوعة قد تكون لها حرية عمل أكبر وتستطيع أن تنوع مشترياتها ضمن علاقتها بفرنسا. كما أن العلاقات التسليحية تشير في كثير من الأحيان إلى التوازن الدقيق للنفوذ بين مجهزي الأسلحة والمشترين لها وصارت المنافسة من مظاهر عملية التسلح.

٥- أن المملكة العربية السعودية أدركت تماماً أن الوزن الخليجي قد هبطت أهميته إلى حد كبير منذ انهيار مفاهيم الأمن القومي العربي بعد الحروب العربية الصهيونية في ١٩٦٧ و١٩٧٣ والثورة الإيرانية (١٩٧٩) والحرب العرقية الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨) وحرب الخليج العربي الثانية (١٩٩١) ولذلك وجب عليها أن توازن بدقة بين كل ما يتعلق بقضايا التسلح والأمن ومصالحها مع العالم الغربي لأنها فشلت في فرض تأثير حاسم على بعض الدول العربية كمصر ناهيك عن فشل الحكومة السعودية في التمييز بين نوايا الأمريكان وقدراتهم مع استخدامها لمواردها لتعزيز المصالح الغربية ودورها في الإستراتيجية الأمريكية.

٦- أن من الدوافع الأساسية لفرنسا من وراء سياسات التجهيز العسكري للمملكة العربية السعودية هو تقوية روابطها العسكرية بشدة مع المملكة وإيجاد علاقات متطورة معها لأن سياسة التجهيز العسكري من الوسائل الهامة في السياسة الفرنسية. ويدخل ذلك ضمن إطار السياسة الدفاعية والأمنية الفرنسية في منطقة الخليج العربي.

٧- أن الهدف من توقيع اتفاقية التعاون النووي بين فرنسا والمملكة العربية السعودية ليس من أجل إيجاد رادع نووي أو توفير تكنولوجيا للأسلحة النووية وإنما وقعت للأغراض السلمية. كما أن المملكة العربية السعودية لم تتخذ أي قرار لكي يكون المحور الرئيس لسياستها الخارجية قائم على بقائها القوة النووية الوحيدة في منطقة الخليج العربي بامتلاكها قدرة إنتاج أسلحة نووية.

الهوامش والمصادر

١- ديل. آر. تاهنتين، التحديات التي تواجه المملكة العربية السعودية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي/ جامعة البصرة، السلسلة الخاصة ١٥، ترجمة: هاشم كاطع لازم، البصرة، ١٩٧٩، ص١٠.

٢- سجل العالم العربي – وثائق وأحداث سياسية، دار الأبحاث والنشر، بيروت، يناير ١٩٦٩، ص ص٤-٥.

٣- المصدر نفسه، نيسان ١٩٦٩، ص٣٢.

٤- سجل العالم العربي، أيلول، ١٩٧٠، المصدر السابق، ص٤٩٦.

٥- جريدة البلاد السعودية، العدد ٣٩٠٢، ٢١ كانون الأول، ١٩٧٤.

٦- سجل العالم العربي، تشرين الثاني –كانون الأول ١٩٧١، المصدر السابق، ص ص٢٣٣-٢٣٤؛ مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٨، نيسان ١٩٧٢، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ص٢٠٣.

٧- مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٤، تشرين الأول ١٩٧٣، المصدر السابق، ص١٩٧٠.

٨- جريدة البلاد السعودية، العدد ٤٤٢٩، ١١ أيلول ١٩٧٣؛ العدد ٤٤٣٠، ١٤ أيلول ١٩٧٣؛ Daily Star, January 8, 1974.

٩- جريدة البلاد السعودية، العدد ٤٤٣١، ١٦ أيلول ١٩٧٣.

١٠- سجل العالم العربي، تشرين الأول، تشرين الثاني، كانون الأول، ١٩٧٣، المصدر السابق، ص١٥١٢٠.

١١- جريدة النهار البيروتية، ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٤؛

Financial Times, January 7, 1974 .

12- Daily Star, December 5, 1974; Financial Times, December 5, 1974.

١٣- مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٤٠، نيسان ١٩٧٥، المصدر السابق، ص٢٠٨؛

Financial Times, December 5, 1974.

١٤- سجل العالم العربي، المجلد الأول، ١٩٧٥، المصدر السابق، ص٧٢.

١٥- مركز العالم الثالث، قضايا الخليج العربي، سلسلة الدراسات التاريخية، لندن، ١٩٨٤، ص٨٣.

١٦- جريدة السياسة الكويتية، ١٢ أيلول ١٩٨٠؛ قضايا الخليج العربي، المصدر السابق، ص٨٧.

١٧- قضايا الخليج العربي، المصدر نفسه، ص٨٧.

18- Royal Saudi Naval Forces (RSNF) http://forumglobalsecurityorg/mhtml File// E:/ Royal Saudi Naval Forces/ mht.

وينظر أيضاً: النشرة الإستراتيجية، العدد ١٩، ٢٣ تشرين الأول، ١٩٨٠، لندن، ص٤.

١٩- النشرة الإستراتيجية، المصدر نفسه؛ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، فرنسا والخليج العربي، ط١، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص٥٤.

٢٠- وليم كوانت، السعودية في الثمانينات – السياسة الخارجية، الأمن والنفط، ترجمة حسين موسي، واشنطن، ١٩٨٨، ص٣٧؛ د. إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي – دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينيات، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط١، الكويت. ١٩٨٤، ص ص١١٧-١٩٩٨؛

Chubin, Shahram, security in the Persian Gulf: The Role of the Outside Powers, The International Institute for Strategic Studies, London, 1981, p.65.

٢١- النشرة الإستراتيجية، العدد ٧، مجلد ٣، ٦ أيار ١٩٨٢، لندن، ص٤.

22- http: //www. casafree. com./ modules/ xcgal/ albums/ wserpics/ 156 wo/av/on/7% rafal. jpg.

٢٣- ينظر

http://www. okaz. com. sa/ okaz/ osf/ 20060720/ Con 2006072033411 .htm

ومما يجدر ذكره أن الأمير فهد كان يقوم بمهام الملك خالد بن عبد العزيز (١٩٧٥-١٩٨٢) لمرض الأخير.

24- Ibid

25- Ibid

٢٦- جريدة لوموند الفرنسية، ٢٨ مارس ١٩٩٥.

٢٧- جريدة الوطن السعودية، ٤ نيسان ١٩٩٦.

28- French defense minister visits Arabia Saudiembassy Saud. net/.../page 242. aspx,1998 News story, 07/5/1998.

29- Ibid

30- 1999 Public Statement

http:// www. saudiembassy. Net/ archieve/ 1999/ statenlents/ page5./ aspx

31- Ibid

32- http://www. 26sep.net/narticale. php? Sio / = 9831.

٣٣- جريدة عكاظ السعودية، العدد ١٨٥٩، ٢٠ تموز ٢٠٠٦.

www. okaz, com. sa/o; az/osf/20060720/ con. 20060720334.7.htm

٣٤- العدد نفسه

www. okazxom.sa/o; az/osf/ 20060720/ con. 20060720334.7. htm

35- http:// www. Jihadwatch. org/ 2006

France- Saudi- Arabia- Sign- military cooperation accords. html

36- Ibid

37- Ibid

٣٨- جريدة عكاظ السعودية، العدد ١٨٦٦، ٢٧ تموز ٢٠٠٦.

http://okaz.com.sa/okaz

٣٩- العدد نفسه

٤٠- جريدة الوطن السعودية، ٢٨ تموز ٢٠٠٦.

٤١- جريدة لوموند الفرنسية، ٢ حزيران ٢٠٠٦.

٤٢- جريدة الوطن السعودية، العدد ٢٤٥٨، ٢٣ حزيران ٢٠٠٧.

٤٣- العدد نفسه.

٤٤- جريدة الوطن السعودية، العدد، ٢٥٨٦، ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٧.

Alwatan. com. sa/ news/ newsdetail. asp? Issueno = 2586 & id = 26705

٤٥- وكانت تلك التمرينات العسكرية قد أجريت لتبين مدى استيعاب السعوديين لاستخدام الطائرات الفرنسية. أنظر: جريدة الوطن السعودية، العدد ٣٣٠١، ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٩.

Alwatan. com. sa/ news/ newsdetail. asp? Issueno = 3301 & id = 121122

٤٦- العدد نفسه

47- Sarkozy's visits underline - close Saudi - French Ties www. DefenceTalks. com. Forums/ search. php

48- Ibid

٤٩- تقرير السفارة الأمريكية في الرياض، الوثيقة 08RIY ADH 102 في ٢٦ يناير ٢٠٠٨

Gulfissues. net/ Tsm.p_folder/ main_div/ wiki/ wiki-

ksa/ wiki_0018. htm.

٥٠- سجل العالم العربي، المجلد الأول، ١٩٧٥، المصدر السابق، ص٧٢.

٥١- تقرير السفارة الأمريكية في الرياض، الوثيقة ١٠٢، المصدر السابق.

52- cited in:

http:// www. islammemo. cc/ akhbar/ 2010/07/05/103100. htm

٥٣- ينظر نص الاتفاقية في:

http:// www. nuclearpowerdailv. com/ reports/ Saudi France Sign Peaceful nuclear-cooperation- pact- 999. html

54- Ibid

55- Ibid

56- Ibid

٥٧- جريدة لوموند الفرنسية، ٢٧ شباط ٢٠١١.

٥٨- جريدة لوموند الفرنسية، ٢٨ شباط ٢٠١١.

٥٩- جريدة الوطن السعودية، ٢٥ شباط ٢٠١١.

٦٠- جريدة عكاظ السعودية ٢٨ شباط ٢٠١١.

٦١- ورد في بعض التقارير الصحفية أن المملكة العربية السعودية سعت للحصول على الأسلحة النووية في ١٩٩٤ والتعاون مع دولة باكستان في المجال النووي. ورغم وجود هذه المعلومة فإنه لا توجد لدينا أدلة كافية لنثبت صحة ذلك. وقد انفردت جريدة الغارديان البريطانية بذكر المعلومة: ينظر

The Guardian, (London) October 22, 2003